# أصل "التوحيد" عند المعتزلة من بعده العقدي إلى السياسي

د. مسالتي عبد المجيد
جامعة محمد بوضياف – المسيلة ، الجزائر
abdelmadjid.messalti@univ-msila.dz



| تاريخ التلقي Submission date | تاريخ القبول Acceptance date | تاريخ النشر Publication date |
|---|---|---|
| 2020-02-07 | 2020-06-14 | 2020-07-29 |



**ملخص**

ليس المقصود بالتوحيد الإقرار بوحدانية الله فحسب ، وإنما المقصود بالتوحيد من منظور معتزلي هو التوحيد بين الذات الإلهية وصفاتها. ولذلك كان أهل التوحيد والعدل وهم المعتزلة -الذين لُقِبوا بأصحاب التوحيد والعدل- بالمرصاد لكل الديانات اللاّتوحيدية ، فما دامت العقيدة الإسلامية جوهرها التوحيد والمسيحية كما يرى أهلها أساسها التثليث والإتحاد ، فهما من دون شك متناقضيْن لا يجتمعان في جغرافية واحدة ، والثنويين القائلين بإلهين (الخير والشر)، والمجوس الزنادقة وغيرهم من غلاة الفرق الإسلامية. وقد اتُّهم المعتزلة بالتعطيل لانّهم نزّهوا الله - تعالى - عن الصفات ، أو أنهم نفوا عنه الصفات ، واعتبروها محدثة وليست قديمة ، لأنّ ذاته وذاته فقط هي التي توصف بالقدم ، وعدا ذلك فهو مخلوق بما في ذلك القرآن.

**الكلمات المفتاحية:** التثليث ، الثنوية ، الإلحاد ، خلق القرآن.

**Abstract:**

Monotheism is not only intended to acknowledge the oneness of God, but what monotheism means from a Mu'tazili perspective is unifying between the divine self and its characteristics.That is why people of monotheism and justice, Mu’tazilites, were on the alert to all non-monotheistic religions.As long as the Islamic faith is the essence of monotheism and Christianity, as its people see, the basis of the Trinity and Union, they are undoubtedly contradictory and do not meet in one geography. As well, there were dualists, who believe in two gods (good and evil), magi and Islamic extremists. Mu'tazilis were accused of obstructing because they had eject the attributes from God - the Almighty -, or they denied the attributes from him. They considered it new and not ancient, because it is only and only himself that are described as ancient. Otherwise, it is created including the Qur’an.

**Keywords:** Trinity, dualism, atheism, creation of the Qur’an.

مقدمة:

يُعرف الإسلام بأنه دين توحيدوهو أوَّلٌ وأوَّليٌ فيه: فهو أولٌ ، لأنّ الاعتقاد أن «لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له» هي الأولى في الشهادتين اللتين هما أول ركن من أركان الإسلام. و«لا شريك له» تعني وحدانيته في كل شيء ، لذلك يغفر الله كل المعاصي عدا أن يُشرَك به. والتوحيد أوَّلي لأنه أساس الأركان الأربعة الأخرى في الإسلام ، إذْ دونه لا معنى للأركان الأربعة الباقية ، فهل تقبل صلاة أو زكاة أو حج أو صوم دون أن يشهد الإنسان بوحدانية الله ، ونبوة محمد -ﷺ- قال رسول الله ﷺ: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، وإقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان». (حديث صحيح البخاري ، كتاب الإيمان ، باب قول النبي ﷺبنيالإسلامعلىخمس ، رقم 8 ، ص 12)

وليس المقصود بالتوحيد الإقرار بوحدانية الله فحسب ، فهذا الأمر مسلَّم به من جميع المسلمين ، فلم نجد مسلما ينكر التوحيد بالله ﷻ، ولم نر فرقة واحدة من الفرق الإسلامية لا تقول به. وإنما المقصود بالتوحيد من منظور معتزلي هو التوحيد بين الذات الإلهية وصفاتها.

، بل إنّ "القاضي عبد الجبار" ألف موسوعة ذات عشرين جزءاً تحت عنوان "المغني في أبواب التوحيد والعدل"ولأنّ الدين الإسلامي دين توحيد ، فقد كان أهل التوحيد والعدل وهم المعتزلة -الذين لُقِبوا بأصحاب التوحيد والعدل- بالمرصاد لكل الديانات اللاّتوحيدية ، إذْ ألف "القاضي عبد الجبار" موسوعته الضخمة الموسومة: "المغني في أبواب التوحيد والعدل" ، (وهو عبارة عن موسوعة تقع في عشرين جزءا تعتبر زبدة الفكر الاعتزالي وخلاصته. ماتزال ستة أجزاء منها مفقودة ، وهي الأجزاء: الأول ، والثاني ، والثالث ، والعاشر ، والثامن عشر ، والتاسع عشر) ، والتي خصص منها الجزء الخامس عشر للرد على الفرق غير الإسلامية. ومن هذه الفرق ، فرق المسيحية التي تؤمن بالتثليث والإتحاد ، وهي اعتقادات خُرافية لا منطقية. بل إنها لا واقعية كذلك. وهذا يبين أنهم كانوا متميزين في نظرتهم لهذا الأصل واعتقادهم به ، ودفاعهم عنه. ومادامت المعتزلة ترى أنّ الإيمان عقيدة وعمل ، أي أنّ الإيمان هو ما وقر فى القلب وصدقه العمل ، وهذا ماأثر عن الحسن البصري عندما رأى أنّ الإيمان ليس بالتمنّي ولكن ما وقَر في القلب وصدّقه العمل. فما هو البعد الذي يحققه والأثر الذي يتركه التوحيد على الأمة عموما ، وعلى السلطة خصوصا ؟ علما أن تصدي المعتزلة للديانات الأخرى ، وحتى للفرق الإسلامية المعارضة لها ، غايته في نهاية المطاف الحفاظ على الأمة من خلال الحفاظ على دينها.

## التحليل:

### أولا: "التوحيد" والتحديات العقدية الخارجية:

أ-التثليث والحلول المسيحي:

يرى "القاضي عبد الجبار" أنّالكلام مع النصارى يقع فيموضعين أساسيين هما: التثليث والاتحاد ، ففي الموضع الأول في التثليث يقولون إنّ الله تعالى جوهر واحد ، وثلاثة أقانيم - والأقنوم: كلمة سريانية تُطلق على كل من يتميز عن سواه ، وباليونانية Hypostasis هيهيبوستاسيس ، وهى مكونة من مقطعين: هيبو وتعنى تحت ، وستاسيس وتعنى قائم أو واقف ، وبهذا فإن كلمة هيبوستاسيستعنى تحت القائم. ولاهوتيا معناها ما يقوم عليه الجوهر أو ما يقوم فيه الجوهر أو الطبيعة. والأقنوم هو كائن حقيقي له شخصيته الخاصة به ، وله إرادة ، ولكنه واحد في الجوهر والطبيعة مع الأقنومين الآخرين بغير انفصال.(أبكار السقّاف: 2004 ، ص 384). وهذا التفسير لاهوتي مسيحي بحت ، فالقول أن الاقنوم "معناه ما يقوم عليه الجوهر" هو تفسير أو اعتقاد باطل لأنه فلسفيا: الجوهر يُقام عليه الشيء ولا يقوم هو على غيره- : أقنوم الأب ، والمقصود به -حسب رأي النصارى -**ذات** الله تعالى ،

وأقنوم الابن ، وهو الكلمة ، وأقنوم روح القدس ، أي الحياة. وبتعبير آخر: إنّ الله تعالى ثلاثة أقانيم ذات جوهر واحدٍ. والموضع الثاني في الاتحاد يقولون أنّ الله تعالى اتحد بالمسيح ، فنتج عن ذلك أن أصبح للمسيح طبيعتان: طبيعة ناسوتية ، أي أن المسيح له طبيعة إنسان ، وطبيعة لاهوتية ، (القاضي عبد الجبار ، 1965 ، ص292). أي له طبيعة إله.

وقد قال اليعقوبية-اختلفت الآراء والأقوال في سبب تسمية اليعقوبية. يقول ابن العميد في تاريخه: «إنهم أتباع ديسقرس بطريرك الاسكندرية ، وإنما سموا بذلك لأن اسمه كان في الغلمانية يعقوب». وقيل ، بل نسبوا إلى يعقوب البردغاني تلميذ سويسرس بطريرك أنطاكية وكان راهباً بالقسطنطينية ، فكان يطوف في البلاد ويدعو إلى مذهب ديسقرس ، وغير ذلك من الأقوالويدور مذهبهم على القول إن المسيح هو الله ، وقالوا بالأقانيم الثلاثة ، إلا أنهم قالوا إن الكلمة انقلبت لحماً ودماً ، فصار الإله هو المسيح وهو الظاهر بجسده ، بل هو هو ، فهم يقولون باتحاد الله بالإنسان في طبيعة واحدة هي المسيح ، فالله باعتقادهم هو المسيح ، فمات وصلب وقتل ، وبقي العالم ثلاثة أيام بلا مدبر*www.ebnmaryam.com*. 15-10-2014/23سا10د-بالأقانيم الثلاثة ، وأنّ الكلمة انقلبت لحما ودما ، فصار الإله هو المسيح ، وهو الظاهر بجسده. فالله والمسيح -كما يرباليعقوبية-اتحدا وصارا ذات واحدة.بينما قالت النسطورية - النسطوريةNestorianism ، مذهب مسيحي يصنف بالنسبة للمذاهب المسيحية الكاثوليكيةوالأرثوذكسيةو معظم الكنائس البروتستانتيةضمن الهرطقاتوالبدع يقول بأن يسوع المسيحمكون من شخصين ، إلهي وهو الكلمة وإنساني أو بشري هو يسوع ، فبحسب النسطورية لا يوجد اتحاد بين الطبيعتين البشرية و الإلهية في شخص يسوع المسيح .بل هناك مجرد صلة بين إنسان والألوهة. (http://www.marefa.org/index. ، 15-10-2014-23سا15د- لم يتحدا كما تصورت اليعقوبية بل اتحدا مشيئةً فقط ، بمعنى أصبحت مشيئتهما واحدة ، فلا يريد واحد منهما إلاّ ما يريده الآخر ، وهنا يسوي المسيحيون بين الله والمسيح ، فإذا كان المسيح يشاء كما يشاء الله ، فكيف يمكن لله أن يشاء مثلما يشاء المسيح ؟

وبعد عرض "القاضي عبد الجبار" لفكرة المسيحية حول المسيح والإله ونوع العلاقة بينهما ، يرد عليهم بما يلي: «إنّ القول أنّ الله جوهر واحد وثلاث أقانيم ، يُعد تناقضاً ، لأنّ القول أنّ الشيء واحد يترتب عنه أنه لا يتجزّأ ولا يتبعض ، وقولنا ثلاثة يقتضي أنه مُجزئ ، فلا يمكن أن يكون واحد ثلاثة كما لا يمكن أن تكون ثلاثة واحداً» (القاضي عبد الجبار ، 1965 ، مصدر سابق ، ص292)، لأنّ هذا تناقض كقولنا -على حد تعبير "القاضي عبد الجبار"-: «وإذا قلتم: إنه واحد ثلاثة أقانيم ، كان في التناقض بمنزلة أن يُقال في الشيء: إنه موجود معدوم ، أو قديم مُحدث»(القاضي عبد الجبار ، 1965 ، مصدر سابق ، ص292).

كما أنّ الله ليس جوهر كما يرى "القاضي عبد الجبار" ، لأنه لو كان جوهراً لكان مُحدثاً ، في حين أنّ الله قديم ولا قديم سواه. ويترتب عن هذا الاستنتاج أنّ فكرة قِدَم كلمة الله -المسيح -وظهورها وحلولها في الجسد باطلة لا معنى لها. يضاف إلى هذا أنهم مختلفون في مَنْ هو المسيح؟ هل هو الكلمة والجسم إذْ هما اتحدا ببعضهما البعض؟ أم هو الكلمة دون الجسد؟ أم هو الجسد المحدث وأنّ الكلمة صارت جسداً محدثا يوم أن صارت في بطن مريم وظهرت للناس (القاضي عبد الجبار ، 1962 ، ص80). وكل هذه الاعتقادات المتباينة فيما بين الفرق المسيحية دلالة على خُرافيتها وعدم منطقيتها ولا واقعية أصلاً.

وما دامت العقيدة الإسلامية جوهرها التوحيد والمسيحية كما يرى أهلها أساسها التثليث والاتحاد ، فهما من دون شك متناقضيْن لا يجتمعان في جغرافية واحدة ، لذلك كانت غاية المسيحيين تكمن في مقاومة العقيدة الإسلامية بالفكر بعدما عجزوا عن مقاومتها بالسيف ، فلو تصورنا فساد الإسلام وتفسيخه أمام المسيحية ، ستشيع البلبلة ويحصل التشكيك في قيمته كدين متكامل ، فيكون هذا حافزاً كاف للمسيحيين وغيرهم من الديانات الأخرى للتصدي للإسلام ودحره من النفوس قبل المنطقة التي يسيطر عليها.

وهنا يكمن الدور السياسي للمعتزلة في دفاعهم عن التوحيد وتأكيدهم على التنزيه المطلق لله -تعالى- ومن ثمة التصدي للمسيحيين الذين كانوا يحاولون تثبيت عقيدتهم في تلك المنطقة وتلك الفترة (بداية القرن الثاني للهجرة) "يحيى الدمشقي" (ت 137هـ/754م) الذي كان يُعَلِّم المسيحيين كيفية مناظرة المسلمين والتغلب عليهم ، لدرجة أنّه وضع كتاباً لهذا الغرض ، تضمن مجموعة مناظرات ، كان يبتدئها دائماً بعبارة: «إذا قال لك العربي كذا وكذا ، أجبه بكذا...» (زهدي جار الله ، 1974 ، ص25).

وقد تصدى "الجاحظ" للرد على هذا النوع من المسيحيين قائلاً: «إنّ هذه الأمة لم تبتل باليهود ولا المجوس ولا الصابئين كما ابتليت بالنصارى وذلك أنهم يتبعون المتناقض من أحاديثنا والضعيف بالإسناد من روايتنا والمتشابه من آي كتابنا ، ثم يخلون بضعافنا ويسألون عنها عوامنا ، مع ما قد يعملون من مسائل الملحدين والزنادقة الملاعين ، وحتى مع ذلك ربما تبرؤوا إلى علمائنا وأهل الأقدار منا ، ويُشَعِبون على القوي ، ويُلبسون على الضعيف» (الجاحظ ، 1979 ، ص ص19-20.).

فتكون النتيجة -وهذا ما كانوا يصبون إليه -سيادة موجة عارمة من الزندقة والإلحاد والفسق والانحلال الخلقي نتيجة الابتعاد عن أصالة ونقاء الدين الإسلامي - وفي هذا الحال يكون من الواجب أن تتكفل جماعة كالمعتزلة -وهم المؤهلون لذلك كما سبق تعليله-للدفاع عن الإسلام ضد خصومه من أبناء الديانات الأخرى وغيرهم من أتباعه -أي الإسلام -المنحرفين ، فهم بهذا -أي المعتزلة -يقومون برد فعل على رد فعل الفرق غير الإسلامية ، لفعل المسلمين الفاتحين الحاملين لقيم هذا الدين الحنيف- وقد اعترف "نيبرج" في مقدمة كتاب "الانتصار والرد على ابن الرواندي الملحد" بأنه لم يسبق المعتزلة في الإسلام أحد إلى الرد بهذا المقدار. أو كما يقول "نيبرج": «هم أشد المسلمين دفاعاً عن الإسلام في ذلك الزمان وحميّة على مخالفيه» (الخياط ، 1993 ، ص58).

ب-الثنوية (المنوية والزرادشتية):

ثم يواصل "نيبرج" قوله السابق: «هم أشد المسلمين دفاعاً عن الإسلام... وأنا أميل إلى القول بأنه لم يكن في التاريخ أحد نجح نجاح النظّام في إبطال كلام الثنوية ، وإسقاطهم عن مركزهم وشأنهم في الشرق الأدنى»(الخياط ، 1993 ، ص58). ومن مناظرات"النظّام" في هذا المجال ، أنّه سأل جماعة من الثنوية قائلاً: «حدثونا عن إنسان قال قولاً كذب فيه ، قالوا: الظلمة ، قال: فإن ندم بعد ذلك على ما فعل من الكذب ، وقال: قد كذبت وقد أسأت ، من القائل قد كذبت ؟ فاختلطوا عند ذلك ، ولم يدروا ما يقولون ، فقال لهم إبراهيم: إن زعمتم أن النور هو القائل قد كذبت وأسأت فقد كذب لأنه لم يكن الكذب منه ولا قاله ، والكذب شر فقد كان من النور شر ، وهذا هدم قولكم» (الخياط ، 1993 ، ص ص30-31).

لأنه وبمنطق قولهم أنّ النور خير ، والظلام شر ، فإن كان من النور شر كان ذلك تناقض ، لأنّه يناقض قولهم. ثم يقول "النظّام" مواصلاً مناظرته للثنوية: «وإن قلتم إنّ الظلمة قالت قد كذبت وأسأت فقد صدقت والصدق خير ، فقد كان من الظلمة صدق وكذب وهما عندكم مختلفان ، فقد كان من الشيء الواحد شيئان مختلفان خير وشر على حكمكم ، وهذا هدم قولكم بقدم الاثنين»(الخياط ، 1993 ، ص ص30-31). وفي هذا القول دلالة على أنّ النظّام هاضم فعلاً الفلسفة اليونانية وبالتحديد المنطق الأرسطي ، إذْ أنّ قاعدة التناقض في تقابل القضايا تنص على أنّ المتناقضين لا يصدقان معا (فإذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى بالضرورة) ، ولا يكذبان معاً (فإذا كذبت إحداهما صدقت الأخرى بالضرورة) ، أو كما عبّر المسلمون عن قاعدة التناقض بقولهم: أنّ المتناقضين لا يجتمعان معاً ، ولا يرتفعان معاً. وهذا هو الذي وقعت فيه الثنوية عندما اعتقدت أنّ النور خير والظلمة شر ، ثم تناقضت في أن يكون النور شر والظلمة خير. فلا يمكن لهما -أي النور والظلمة -أن يكون كل واحد منهما خير وشر في نفس الوقت.

وقد كان "أبو الهذيل العلاف" أكثر المعتزلة تأليفا للكتب قصد الرد على مذاهب المخالفين وإبطال حججهم ، فقد بلغت مؤلفاته في هذا الغرض كما ذكر "بشر بن يحي"(191هـ/288هـ) ستين كتاباً ، وكان أشهرها كتاب "ميلاس" ، وميلاس هذا هو رجل مجوسي دخل الإسلام بفضل "أبو الهذيل" ، وذلك عندما أفحم أبو الهذيل العلاف بعض الثنوية ، وبَيَّن بطلان أفكارهم ومعتقداتهم (ابن خلكان ، 1994 ، ص685). كما دحض "أبو الهذيل العلاف" أفكار «صالح بن عبد القدوس" وألزمه الحجة مراراً ، حتى أن هذا الأخير اعترف "لأبي الهذيل" بالمقدرة والغلبة ، وأنشد شعراً في ذلك ، هذه بيت منه (القاضي عبد الجبار ، 1985 ، ص27):

أبا الهذيل جزاك الله من رجلٍ**فأنت حقاً لعمري مفصل جدل.

كما التقى "أبو الهذيل العلاّف" في مجلسٍ بمكة -مشهور عند أهل الكلام -ب «هشام بن الحكم الرافضي" وبعض أمثاله ، وذلك بعد ما أدى فريضة الحج ، في مناظرة حظرها جمع كبير ، فظهر من انقطاع هشام بن الحكم وفضيحته ما صار به شهرةً بين الناس (الخياط ، 1993 ، ص142). ولم تنحصر مهمة الدفاع عن الإسلام فى هؤلاء الرؤوس بل تعدى ذلك إلى معتزلة آخرين نذكر منهم: "بشر بن معتمر" الذي ألّف أرجوزة (قصيدة من بحر الرَّجَز(تقع في أربعين ألف بيت ، وكان الغرض من تأليفها هو الرد على كل من خالف المعتزلة (القاضي عبد الجبار ، 1985 ، ص30).

وما يُؤكد البعد السياسي لمبدأ التوحيد هو أنّ السلطة الحاكمة الممثلة في الخليفة "المأمون" قد تبنّت أفكار المعتزلة ، فكان هذا الخليفة يرد على المجوس والمخالفين جميعاً ، كما ذكر ذلك صاحب العقد الفريد: حيث إنّ مجوسيا خراسانياً أسلم على يد "المأمون" الذي حمله معه إلى العراق ، لكنه بعد مدة قصيرة عاد إلى دينه الأول ، مما دفع بالخليفة "المأمون" إلى إقناعه من جديد حتى أسلممرةً أخرى (ابن عبد ربه ، 1983 ، ص207).

وقد أخبرنا "المسعودي" أنّ "المأمون" نفسه كان إذا عَلِم بمجوسي وخاصة مانوي ، استدعاه إلى قصره ، ودعاه إلى التوبة ، فإنْ استجاب تركه وحاله ، أماّ إذا صمّم على التمسك بدينه الباطل ، لم يكن أمامه إلاّ القتل (المسعودي ، 2005 ، ص ص12، 15) ، وهو ما يدل على تشدد "المأمون" على الزنادقة والمجوسيين.

يُضاف إلى هذا أنّ "المأمون" قد وظّف المعتزلة في مجادلة المخالفين للدين الإسلامي ، (وقد تُقرأ العملية بشكل عكسي ، أي أنّ "المأمون" وُظّف من طرف المعتزلة) إذْ كان يعتمد كثيراً في هذه المهمة السابقة الذكر على "ثمامة بن الأشرس" (ت225هـ -840هـ) في الرد على من يحضر مجلسه من هؤلاء المخالفين (ابن عبد ربه ، 1983 ، ص207).

ويُذكر أنّ الخليفة هارون الرشيد كان يكره الجدل في الدين ، ولذلك أمر بحبس المتكلمين. وعندما كتب إليه ملك السِّند يقول له: إنّك رئيس قوم غير عادلين ، يقلدون الرجال ، ويغلبون بالسيف ، بمعنى أنهم جهّال لا يملكون ثقافة الإقناع بالحجة والمنطق ، ولذلك خيّر هذا الملك هارون الرشيد بين أمرين: أنْ يبعث للسند مَنْ يناظره ، فإن كان الحق مع الرشيد اتبعه ملك السند وإن كان العكس ، كان العكس ، أي إنْ كان الحق مع هذا الملك ، وجب على الرشيد إتباعه.

وعندما وَجَّه الرشيد قاضيا ، وناظره سمنياً - نسبة إلى الديانة السمنية ، وهي ديانة شرقية ، قيل انها كانت أساس الديانة البوذية ، ( ابن النديم (أبو الفرج محمد): الفهرست ، 2009 ، ص484 ) - كان في مجلس الملك ، وقطع هذا الاخير القاضي الذي لم تكن له دراية بعلم الكلام. وقد حكى ملك السند للرشيد ما جرى في المناظرة ، وزاد عنها أن بَلَّغَه بأنّ شكوكه عن المسلمين أصبحت حقيقة. وهذا ما جعل الرشيد في ضِيقٍ من أمره وقال: أما لهذا الدين من مناضل عنه ؟ فكان جواب الحاضرين: بلى يا أمير المؤمنين ، هم من نهيتهم عن الجدال في الدين ، وبعضهم في السجن. فطلب بإحضارهم ، واختار منهم معمر بن عبّاد السلمي المعتزلي ، وأرسله إلى السِّند لمناظرة السمني

الذي كان يعرف معمّراً ، فخاف أن يُهزم ويُفتضح أمره ، فأوقف من سمّ معمر بن عبّاد السلمي على الطريق (القاضي عبد الجبار ، 1985 ، ص ص31-32). وهذا يبيّن أنّ هارون الرشيد كان مُخطِئاً عندما أمر بسجن علماء الكلام ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يتضح لنا أنّه لا يوجد ممن يدافع عن الإسلام في تلك الفترة غير علماء الكلام وخاصة المعتزلة.

ج-الالحاد:

يقول الشريف المرتضى عن الملاحدة والدهريين: «أنه ظهر جماعة ممن يتستر بإظهار الإسلام ويحقن بإظهار شعاره والدخول في جملة أهله دمه وماله زنادقة - قال المعري: «الزنادقة هم الذين يُسمّون الدهرية ، لا يقولون بنبوّة ولا كتاب» ( المعري (أبو العلاء): 1907 ، ص429)- ملحدون وكفار مشركون ، فمنعهم عز الإسلام عن المظاهرة والمجاهرة ، وألجأهم خوف القتل إلى المساترة ، وبلية هؤلاء على الإسلام وأهله أعظم وأغلظ ، لأنهم يدخلون في الدين ، ويموهون على المستضعفين بجأش رابط ورأي جامع...والمشهورون من هؤلاء الوليد بن يزيد بن عبد الملك ، والحمادون: حماد الرواية وحماد بن الزبرقان ، وحماد عجرد ، وعبد الله بن المقفع ، وعبد الكريم بن أبي العوجاء»(المرتضى ، 1954 ، ص ص127-128).

وقد جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾(سورة المائدة: الآية82.). وقد ذكر صاحب الفهرست قائمة بأسماء المتكلمين الذين كانوا يظهرون الإسلام ويبطنون الزندقة - تطلق الزندقة على كل من يتبع كتاب "زَنْد" لزردشت ، والذي فيه شرح كتاب "الأفستا" ، فالزند لفظ فارسي معرب ، ومعناه: القائل ببقاء الدهر. /المسعودي: 2005 ، ص 251)- ، ومنهم: ابن طالوت وابن أبي شاكر وابن الأعدى الحزيري وصالح بن عبد القدوس وعبد الكريم بن أبي العوجاء - يذكر البيروني أنّ عبد الكريم بن أبي العرجاء ، كان منوياً ، قتله محمد بن سليمان -والي الكوفة -من قبل أبي جعفر المنصور ، وقبل قتله صرّح: «أما والله لئن قتلتموني ، لقد وضعت عليكم أربعة آلاف حديث ، أحرم فيها الحلال ، واحلُّ بها الحرام ، ولقد فطَّرتكم في يوم صومكم ، وصوَّمتكم في يوم فطركم» (البيروني:2000 ،ص ص67-68- ، - وقد سبق ذكره -«وكان لهؤلاء كتباً مصنفة في نصرة الإثنينين ومذاهب أهلها»(ابن النديم ، 2009 ، ص471). فهم منافقون ، والمنافقون في الدرك الأسفل من النار لخطورتهم على الإسلام والمسلمين. يقول تعالى في شأنهم: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾(سورة النساء: الآية 145).

ويذكر المسعودي في كتابه "مروج الذهب" حال الزنادقة أيام أبو عبد الله محمد المهدي الذي تولى الخلافة من أبيه المنصور ، وكان يتتبع الزنادقة ، إذْ قال - أي المسعودي -: «وأمعن في قتل الملحدين والذاهبين عن الدين ، ولظهورهم في أيامه ، وإعلانهم باعتقاداتهم في خلافته ، لِما انتشر من كتب ماني ، وهو مؤسس الديانة المانيشية (216م/276م) وهي خليط من البوذية والمسيحية والزرادتشية ، (جيوواید نغرين: 2005 ، ص153) ، وابن ديصان ومرقيون مما نقله ابن المقفع وغيره ، وترجمت من الفارسية والفهلوية إلى العربية ، وما صنّفه في ذلك الوقت ابن أبي العوجاء ، وحماد عجرد ويحي بن زيادة ، ومطيع بن إياس تأييداً لمذاهب المانوية والديصانية والمرقونية»(المسعودي ،2005 ، ص19).

وانتشرت هذه الكتب في العالم الإسلامي ، فأمر الخليفة المهدي أهل الجدل والنظر من المتكلمين أن يصنفوا الكتب فى الردّ على الملحدين(احمد أمين ، 1994 ، ص141) ،وكان عدد من الشعراء ينشرون المانوية فى شعرهم ، فقد ذكر أَبُو نواس فى هذا الصدد: «كنت أتوهم أن حماد عجرد إنما رمى بالزندقة لمجونه فِي شعره ، حَتَّى حُبستُ فِي حبس الزنادقة ، فإذا حماد عجرد إمام من أئمتهم ، وإذا له شعر مزاوج بيتين بيتين يقرءون به فِي صلاتهم»(الأصفهاني ، 2008 ، ص324).

وعندما عهد المهدي بالخلافة لابنه موسى ، أوصاه بأن يقف في وجه عصابة ماني -صاحب الديانة المانوية -لأنها تدعو في الظاهر إلى الفضيلة من خلال دعوتها إلى اجتناب الفواحش والزهد في الحياة الدنيا ، والعمل للآخرة. ولكن بالمقابل تدعوهم إلى تحريم اللحوم ، ومس الماء الطهور ، كما تدعوهم إلى عبادة اثنين: النور والظلمة ، وتبيح لهم نكاح الأخوات(الطبري ، 1986 ، ص588). وفعلا عندما تولى موسى الهادي الخلافة بعد أبيه المهدي قاتلهم بضراوة ومنهم إزديادار كاتب يقطين بن موسى.

فرغم ذهاب هذا الأخير إلى الحج ، إلاّ أنّه لم يستطع كتمان عقيدته المانوية ، بدليل أنّه عندما نظر إلى الناس في الطواف يهرولون قال: «ما أشبههم ببقر تدور البيدر» فقتله الهادي وصلبه. وقد قال شاعر فيه(المطهر بن طاهر المقدسي ، د-س ، ص101):

قد مات ماني منذ أعصارٍ *** وقد بدا إزديادار

حج إلى البيت أبو خالد *** مخافة القتل أو العار

وود والله أبو خالد *** لو كان بيت الله في النار

ماذا ترى في رجل كافر *** يشبّه الكعبة بالبيدار.

نشير في آخر الحديث عن التوحيد خاصة والدين الإسلامي عامة ، إلى أنّ المعتزلة انتهجوا طريقاً آخر في الرد على المناوئين والمنحرفين من المسيحيين واليهود والثنويين والمجوس الزنادقة وغيرهم من غلاة الفرق الإسلامية ، ويتمثل هذا الطريق في تأليف الكتب والرسائل ، وكان زعيمهم ومؤسس فرقتهم واصل بن عطاء أول من سنّ هذه الطريقة ، إذْ ترك كتباً لم يبق منها إلاّ أسماءها ، ومنها: "الألف مسألة في الرد على المنوية" ، وكتاب "أصناف المرجئة" ، كما ترك لنا عمرو بن عبيد كتاب " الرد على القدرية" ، وألف أبو الهذيل العلاف كتاب "ميلاس" - كما ذكرت سابقاً - وألّف النظّام كتاب "الجزء" وكتاب "الثنوية" ، وكتاب "نقض كتاب أرسطو طاليس" ، ورد "الخيّاط" على "ابن الروندي" الملحد بكتابه: " الانتصار" ، كما ترك لنا الجاحظ -الغزير في إنتاجه وفي هذا المضمار بالذات - كتاب "العبر والاعتبار في النظر في معرفة الصانع وإبطال مقالة أهل الطبائع" ، و"رسالة في الرد على النصارى" ، كما ألف "القاضي عبد الجبار " موسوعته الضخمة الموسومة بالمغني في أبواب التوحيد والعدل ، ذات العشرون جزءً ، والتي خصص منها الجزء الخامس عشر للرد على الفرق غير الإسلامية(علي الشابي وآخرون ، 1986 ، ص53).

## ثانيا: "التوحيد" ومحنة خلق القرآن:

اتُهم المعتزلة بالتعطيل لانّهم نزّهوا الله -تعالى-عن الصفات ، أو أنهم نفوا عنه الصفات ، واعتبروها محدثة وليست قديمة ، لأنّ ذاته وذاته فقط هي التي توصف بالقدم ، وعدا ذلك فهو مخلوق بما في ذلك القرآن. فالمعتزلة لم ينكروا الصفات القديمة إذا كنا نقصد بها عين الذات ، ولكن أن تكون الصفات أشياءً أو ذواتاً قديمة قائمة وراء الذات ، فهذا ما ينكروه بشدة ، لأنه يُؤدي -حسب رأي المعتزلة -إلى تعدد القدماء ومن ثمة تعدد الآلهة.

وينطبق هذا الحكم على القرآن الذي هو كلام الله ، وهنا لا يختلف المعتزلة مع الفرق الأخرى في أنّ القرآن كلام الله ، ولكن الخلاف حصل حول معنى الكلام وحقيقة المتكلم. فالله تعالى متكلم ولكن ليس بكلامٍ قديمٍ بل بكلام محدثٍ ، يُحدثه وقت الحاجة إلى الكلام ، وأنه ليس قائماً به تعالى بل خارجاً عن ذاته ، يُحدثه في محل فيُسمع من المحل. وقد اشترط المعتزلة في المحل أن يكون جماداً حتى لا يكون هو المتكلم به دون الله(ابو حامد الغزالي ، 1983 ، ص54).

وقد ركز المعتزلة على هذه القضية بالذات وهي خلق القرآن ، من أجل أن يحافظوا بل ويدافعوا على توحيد الله. ومن هنا كانت المشكلة ، وهي مشكلة خلق القرآن ، أهو مخلوق كما تُصِر المعتزلة ومن ورائهم بعض الحكّام العبّاسيين ، أم هو ليس كذلك كما يعتقد أهل الحديث ، وبالتحديد الحنابلة -نسبةً إلى احمد بن حنبل - والأشاعرة؟ ومن هنا كانت محنة خلق القرآن ، من خلال فرض "المأمون" والمعتصم والواثق فكرة خلق القرآن بالقوة ، وتمسك الطرف الآخر بالرأي المناقض لهذا ، وهو أنّ القرآن ليس مخلوق.

وفي هذا الموضوع سيتم البحث في خلق القرآن من منظور فكري ومبررات المعتزلة والسلطة الحاكمة آنذاك ، ورد أحمد بن حنبل ومن نحا نحوه ، وفي نفس الوقت ذِكر جملة من الوقائع التاريخية ذات الصلة بالموضوع ، ليتبيَّن أنّ التوحيد عموماً ومشكلة خلق القرآن ومحنته خصوصاً لم تكن قضية عقدية بحتة بل كانت ذات بعد سياسي أيضا ، والدليل على ذلك هو تفرُّد الخلافة بهذه القضية وفرضها ليس على فئة العلماء والقضاة فحسب ، بل تعدتها إلى أئمة الصلاة والمؤذنين ، وحتى عامة الناس ، إذا أصبحت الشرط الأساسي في توظيف الفرد في عملٍ ما أو في إقصائه منه. وهذا تعبير صارخ على تجاوز الحكام ومن كان وراءهم كل حدود حقوق الأمة.

## أ-دفاع المأمون والمعتصم والواثق عن خلق القرآن:

إنّ مشكلة خلق القرآن لا تنفصل عن مشكلة الصفات ، فاختلاف الفرق الإسلامية في القرآن أهو مخلوق أم غير مخلوق تعود إلى اختلافهم في الصفات أهي قديمة قدم الذات الإلهية أم محدثة ؟ مع العلم أنّ هذه المشكلة - خلق القرآن ليست أصيلة في الفكر الإسلامي بل هي دخيلة عنهواتُهم المعتزلة أنهم أخذوا فكرة خلق القرآن عن اليهود ، لأنّ اليهود من قبل اعتقدوا أنّ التوراة محدث ، وقد قال موسى بن ميمون في خلق التوراة: «ما أراك بعد وصولك لهذه الدرجة ، وتحققك أنّه تعالى موجود ، وواحد لا بوحدة ، تحتاج إلى أن يتبين لك نفي صفة الكلام عنه ، ولا سيما بإجماع أمتنا أنّ التوراة مخلوقة ، والقصد بذلك أنّ كلامه المنسوب إليه مخلوق ، وإنْ نُسب إليه لكون ذلك القول الذي سمعه موسى ، الله خلقه ، وابدعه ، كما خلق كل ما خلقه وابتدع». (موسى بن ميمون: (د-س) ، ص364). وهذا القول يؤكد تأثر ابن ميمون بالفكر الإسلامي خاصة فكر المعتزلة والإباضية في شمال إفريقيا ، وليس العكس كما يُشاع ، وربما أنّ القصد من نسب فكرة خلق القرآن إلى اليهود هو نوع من التحريض ضد المعتزلة من أجل التصدي لهم ليس إلاّ.

وكان المسيحيون يُؤمنون كذلك بقِدم الكلمة ، ولذلك فالذين نفوا فكرة الخلق وقالوا أنّ القرآن قديم -حسب رأي بعض المستشرقين كماكدونالد -كانوا مقلدين كذلك ولكن للمسيحيين ، لاعتقاد المسيحيون أنّ المسيح هو كلمة الله الأزلية. (القاضي عبد الجبار: 1965 ، ص291) ، ولذلك قال المأمون في كتابه الثالث إلى إسحاق بن إبراهيم: «وضاهوا به قول النصارى في ادعائهم في عيسى بن مريم أنه ليس بمخلوق ، إذْ كان كلمة الله»(الطبري: 1986 ، ص235).وقد ذكر الطبري أنّ الخليفة "المأمون" -المحرك الأول لهذه المحنة ، والممثل الرسمي الأول للمعتزلة - قال عن الذين يقولون القرآن غير مخلوق ملحدون مشبهون ، لأنهم يصفون خلق الله وفعله بالصفة التي هي لله وحده(الطبري ، 1983 ، ص287).

وهذا حسب رأي المعتزلة و"المأمون" شرك وتشبيه ، لأنهم عندما يعتقدون -أهل الحديث والسلفيين - أنّ القرآن قديم أوّل ، لم يخلقه الله ، فهم بذلك يسوون بين الله -ﷻ- وبين ما أنزل من القرآن. ولذلك يعتبرهم "المأمون" منقوصون من التوحيد حظاً ، ومخسوسون من الإيمان نصيباً(المرجع نفسه ، ص284) ، أي صار إيمانهم لا قيمة له ولا وزن. وكانوا بذلك لا يختلفون عن الجمهور الأعظم والسواد الأكبر من حشو الرعية ، وسفلة العامة ، ممن لا نظر له ، ولا روية ولا استدلال له بدلالة الله وهدايته(فخر الدين الرازي ، 1992 ، ص63).

وقد اعتمد المعتزلة في إثباتهم أنّ القرآن مخلوق على أدلة عقلية وأخرى نقلية. فأمّا العقلية(فخر الدين الرازي ، 1992 ، ص ص67-69) فمنها: أنّ الأمر سواء كان عبارة عن حروف وأصوات -كما يرى "القاضي عبد الجبار " في القرآن -أو كان معنى قائم في النفس -كما كان يعتقد أبو الحسن الأشعري -فإنه لا يمكن أن يكون قديما.

لأنّ الأمر والنهي لو كانا في الأزل لتطلب حضور المأمور والمنهي وهذا ما لم يحصل ، فكيف يعقل أن يخاطب الله موسى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾(سورة طه: الآية 11-12)، مع أنه لم يكن هناك هو أو أيّ أحد آخر. وإذا كان الله مخبراً في الأزل عن كيفيات الأشياء ، فإنّ هذا الأخبار لا يخرج عن ثلاث حالات: إمّا إخبار نفسه ، وهذا عبثٌ ، أو إخبار غيره ، والغير غير موجود ، وهذا جنون ، أو لا يكون القصد منه لا هذا ولا ذاك ، وهذا عبث وسفه.

والحجة الثانية تتمثل في أنّ الله -ﷻ- أخبر بلفظ الماضي في مواضيع كثيرة من القرآن كقوله: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نوحًا﴾(سورة نوح: الآية1)، و﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾(سورة القدر: الآية1)، فلا يمكن أن يكون هذا الإخبار قديما أزليا ، لأنه إخبار عن شيء حدث قبله ، وهذا يتطلب أن يكون الأزل مسبوقاً بغيره ، وذلك محال ، إذن الأخبار لا يمكن أن يكون أزلي بل محدث.

أما الحجة الثالثة التي اعتمد عليها المعتزلة في تبرير قولهم بحدوث القرآن هي: لو كان كلام الله قديما أزليا لكان باقيا أبدياً ، لانّ ما ثبت قدمه يمتنع عدمه. فعندما يقول الله تعالى لشخص صلِّ ، وجب وبناء على منطق القائلين بقدم كلام الله أنّ هذا الشخص سيبقى يصلى حتى بعد موته وبعد قيام الساعة ، ويبقى إلى أبد الآبدين يصلي ، وهذا ما لا يستقيم والمنطق والعقل. فعندما يأمر الله عبده بالقيام بفعل ما ، فإذا نفّذ هذا العبد ذلك الأمر ، لم يصبح موجها إليه ، ومعنى هذا انّه زال ، وإذا زال لم يكن أبدي ، وإذا لم يكن أبدي ، لم يكن أزلي بالضرورة (يعني لم يكن قديماً).

وحجتهم العقلية الرابعة تكمن في إجماع الأمة على أنّ النسخ في القرآن حق ، وهو ما يعني ارتفاع حكم بعد ثبوته ، أو عند انتهائه ، وفي كلا الحالتين: إنّ النسخ يقتضي زوال ذلك الأمر أو الخطاب بعد ثبوته أو انتهائه ، وإذا كانت القاعدة تنص على أنّ ما يستحيل عدمه ، فإنّه يثبت قدمه (أي إذا كان أبدي ، فهو بالضرورة أزلي)، وقد اتضح أنّ النسخ يرفع الحكم (أي يمكن عدمه -وهنا بالإمكان نفي الاستحالة)، إذن لم يبق لنا إلاّ القول: إنّه لا يثبت قدمه (أي ننفي أن يكون القرآن قديماً كما يدعي أهل السنة)، وهنا يمكن صياغة برهان المعتزلة الرابع في نفي القول بقدم القرآن على شكل قياس شرطي متصل ، فنفي فيه المقدم (أنّ ما يستحيل عدمه)، فيترتب عنه نفي التالي (فإنّه لا يثبت قدمه) بالضرورة.

أمّا حجج المعتزلة النقلية على مخلوقية القرآن فمنها: يقول تعالى: ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾(سورة ص: الآية1)، وقوله تعالى: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ﴾(سورة الأنبياء: الآية 50)، فكل ذكرٍ محدث ، والقرآن -كما ذُكر في الآيتين السابقتين -ذكر ، إذن فالنتيجة المنطقية للمقدمتين هي أنّ القرآن محدث.

قد يقول قائل أنّ المعتزلة تفترض فرضية وهي أنّ القرآن ذِكْرٌ ، ثم تبني عليها حكم ، وكما نعلم أنّ الفرضية مصادرة ، والمصادرة لا تلزم إلاّ صاحبها. نقول إنّ المعتزلة تنطلق في هذه الحجة من آيات قرآنية تُؤكد أنّ كل ذكر محدثٍ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾(سورة الشعراء: الآية 5)، وفي سورة الأنبياء يقول تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾(سورة الأنبياء: الآية 2)، ولذلك اعتبرت هذه الحجة نقلية.

وحجتهم الثانية تتمثل في تمسكهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾(سورة النحل: الآية 40)، فالاستدلال بهذه الآية من ثلاثة أوجه:

الأول: إنّ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ هي جملة مركبة من شرط وجواب الشرط ، فأما الشرط فهو قوله: «إذا أردنا» ، وجواب الشرط هو قوله: «كن» ، وكما نعلم أنه يجب أن يكون الجواب متأخراً عن الشرط. لذلك وجب أن يكون قول الله تعالى متأخراً عن إرادته ، والمتأخر عن الغير لا يمكن أن يكون قديماً ، فنستنتج من هذه المقدمات أنّ قول الله محدثاً.

الوجه الثاني: هو أنّ الفاء في قوله «فيكون» هي فاء التعقيب. وهي بلغة النحويين تشترك مع «ثُم» في كونهما حرفي عطف ، ولكن «ثم» تفيد الفصل والتراخي ، كأن نقول: سقطت الأمطار ثم نبت الزرع. أما الفاء فتفيد عدم الفصل والتراخي معاً ، كقولي: حيّاني جاري ، فرددت عليه بأحسن منها. وعليه وجب أن يكون قوله «كن» متقدما على المكون من غير فصل ولا تراخٍ ، والمقدم على المحدث بزمان واحد ، يجب أن يكون محدثاً أيضاً ، فيلزم أن يكون قوله «كن» محدثاً.

أما الوجه الثالث والأخير: إنّ قوله تعالى: «كن» هي كلمة مركبة من الكاف والنون ، وهما حرفان متعاقبان. فتكون هذه الكلمة محدثة ، فيلزم عن ذلك أنّ قول الله محدثاً. والحجة الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾(سورة البقرة: الآية 30) ، إنّ كلمة إذْ تفيد ظرف زمان ، بما يعني أن قول الله متعلق بذلك الزمان ، ومادام وجوده مختص بوقت معينٍ لا يمكنه أن يكون أزلي (قديم) ، لأنّ الأزلي خارج الزمان ، فلا بداية له ، وبالتالي فهو بالضرورة أبدي لا نهاية له كذلك. فلزم عن ما تقدم أنّ قول الله محدث.

والحجة الرابعة: عندما وصف الله تعالى القرآن بقوله: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾(سورة هود: الآية 1) ، ثم وصفه بقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾(سورة يوسف: الآية 2) تدل الآيتان على أنّ القرآن مركب من السور والآيات والحروف ، وأنه تارة يكون عربيا ، وتارة يكون غير ذلك ، وكل هذا يدل على أنّه محدث. أما الحجة الخامسة: فقد اعتمد المعتزلة على إجماع الأمة على أنّ القرآن واحد ، وهو معجزة سيدنا محمد - ﷺ- والمعجزات كما تُعرَّف أنّها خارقة للعادة ، فهي إذن محدثة ، فالقرآن يكون بالضرورة محدث. وما دام هذا القرآن قد وُصِف بكونه منزلاً ، اقتضى ذلك أن يكون محدثا(فخر الدين الرازي ، 1992 ، ص ص64-67).

كان هذا كل ما يتعلق بخلق القرآن من منظور فكري ومبررات المعتزلة والسلطة الحاكمة آنذاك ، أمّا الآن لم يبق سوى الحديث عن رد فعل أحمد بن حنبل ومن نحا نحوه. وفي نفس الوقت سأذكر جملة من الوقائع التاريخية ذات الصلة بالموضوع والتي جرت بين سنتي 218هـ إلى 237هـ. تُرى كيف كانت كرونولوجيا أحداث فتنة خلق القرآن بين الطرفين المتجادلين ؟

لقد كان الاعتزال يمثل الواجهة الدينية للخلافة العباسية ، وذلك عندما أعلن "المأمون" تبني الدولة رسميا لمبدأ الاعتزال في خلق القرآن(فاروق عمر ، 1977 ، ص73) ، وكانت نيته في إظهار القول بخلق القرآن منذ 212 هـ ، ولكن بحلول 218هـ أعلن عن تبنيه علنيةً لفكرة خلق القرآن ، فبعث برسالة إلى نائبه ببغداد إسحاق بن إبراهيم الخزاعي يظهر فيها موقفه من خلق القرآن من جهة ومن جهة أخرى من الذين يعتقدون بقدم كلام الله ، وطلب منه امتحانهم ، وترك إثبات شهادة من لم يُقر أنه مخلوق محدث ولم يره(الطبري ، 1986 ، ص ص31-34).

ثم بعث "المأمون" برسالة ثانية إلى إسحاق بن إبراهيم جاء فيها ذكر جملة من الحجج النقلية لإثبات أنّ القرآن مخلوق - سبق ذكر بعضها في الحجج النقلية للمعتزلة - وبناءً على الرسالة الثانية أحضر إسحاق بن إبراهيم جماعة من الفقهاء أو كما يسميهم "المأمون" بمتصنعة أهل القبلة وملتمسوا الرئاسة ، ومنهم بشر بن الوليد وإبراهيم بن المهدي وعلي بن أبي مقاتل والذيال بن الهيثم ، واحمد بن يزيد المعروف بأبي العوام ، واحمد بن حنبل ، وغيرهم وقد أخبرهم إسحاق بن إبراهيم برسالة "المأمون" الشديدة اللهجة ، والتي يتوعد فيها هؤلاء المخلفون المتمسكون بما يناقض رأي الخليفة بالتصفية بحد السيف.

وبعد ذلك أجاب القوم كلهم حين أعاد القول عليهم أن القرآن مخلوق ، عدا أربعة أفراد هم: أحمد بن حنبل وسجادة والقواريري ومحمد بن نوح المضروب. وبعد إعادة القول عليهم مرتين لم يبق إلاّ احمد بن حنبل ومحمد بن نوح مصرين على رأييهما.

وبعد مرض محمد بن نوح وموته بقي في معمعة محنة القرآن واحد فقط من رجال أهل الحديث وهو احمد بن حنبل. وفي هذه الفترة (رجب من سنة218) بويع بالخلافة للمعتصم بالله بعد موت "المأمون" ، وكان يقف على الطرف النقيض من "المأمون" ، ذلك أنه: «كان رجلاً شجاعاً بطلاً مُهيباً ولكنه كان لا يدري شيئاً من العلم»(السبكي ، 1964 ، ص57). وأوصاه "المأمون" بأن يأخذ بسيرته في القرآن وعدم التفريط بأبي داود.

وهذا ما تمّ بالفعل ، بل إنّ المعتصم زاد عن "المأمون" بامتحانه لعامة الناس في خلق القرآن ، وبقيت واقعة ضرب ابن حنبل ابرز وقائع المحنة في خلافة المعتصم ، رغم أنّ المؤرخين اختلفوا في حجمها بين مُهَوِلٍ لها كالكتاب المناصرين لتيار السنة ، ومُهَوِنٍ للحادثة كالجاحظ من المعتزلة الذي يقول: «إنه لم ير سيفاً مشهوراً ، ولا ضُرب ضرباً كثيراً ، ولا ضُرب إلاّ ثلاثين ضربا مقطوعة الثمار ، مشعثة الأطراف -أغصان أشجار ذات أوراق ، لم تجعل للضرب -حتى أفصح بالإقرار مراراً. ولا كان في مجلس ضيق ، ولا كانت حاله حالاّ موئسة ، ولا كان مثقلاً بالحديد ، ولا خَلع قلبه بشدة الوعيد ، ولقد كان يُنازع بألين الكلام ، ويجيب بأغلظ الجواب ، ويرزنون ويخف ، ويحلمون ويطيش»(الجاحظ ، 1979 ، ص ص295-296).

ولتأكيد ما قاله الجاحظ في ابن حنبل من أنّ المعتصم كان ليّنا ورزينا وحليما ، وهو يقابل ذلك بالغلظة والخفة والطيش ، إذْ كان المعتصم يخاطبه بقوله: «لأن أستحييك بحق أحب إليَّ من أن أقتلك بحق» (المصدر نفسه ، ص 296) ، وكان يتلطف معه بقوله: «أجبني بشئ لك فيه أدنى فرج حتى أطلق عنك ، وأركب إليك بخيلي»(الأصفهاني ، 1996 ، ص20).

وبالمقابل كان ابن حنبل يتملص من الإجابة المفترضة منطقيا ، مَثَلُ ذلك ما قاله أحمد بن أبي داود له: «أليس لا شيء إلاّ قديم أو حديث ؟ قال: نعم. قال: أليس القرآن شيئاً ؟ قال: نعم. قال: أوليس لا قديم إلاّ الله ؟ قال: نعم. قال: فالقرآن إذاً حديث ؟ قال: ليس أنا متكلم(فهمي جدعان ، 2000 ، ص175). فقد سلّم ابن حنبل بالمقدمات ولكنه رفض التسليم بالنتيجة المترتبة عنها.

ثم رحل المعتصم سنة227 هـ وبويع من بعده "الواثق بالله هارون أبي جعفر" الذي سار على نهج أبيه وعمه ، بل كان أكثر تشددا في المحنة(ابن عبد ربه ، 1983 ، ص365). بحيث طلب من محمد بن أبي الليث والي مصر أن يمتحن الفقهاء والمحدثين والمؤذنين والمعلمين ، بل طلب والي مصر أن يكتب على المساجد: "لا إله إلاّ الله رب القرآن المخلوق"(الكندي ، 1907 ، ص451).

وإذا كان المعتصم قد ضرب ابن حنبل ، فإنّ الواثق لم يتعرض له ولم يمتحنه ، ولكن طلب منه ألا يساكنه بأرض ، فاختفى احمد بن حنبل بقية حياة الواثق(ابن الجوزي ،1983 ، ص348). وكانت محنة أحمد بن نصر الخزاعي فترة حكم الواثق إذْ يقول فيه السبكي: «وأما الأستاذ أحمد بن نصر الخزاعي ذو الجنان واللسان والثبات...كان شيخا جليلا ، قوَّالاً بالحق ، أمّاراً بالمعروف ، نهّاءً عن المنكر ، وكان من أولاد الأمراء ، وكانت محنته على يد الواثق»(السبكي ، 1964 ، ص61). وقد كان أحمد بن نصر الخزاعي من أشد المعارضين لخلق القرآن ، وكان يتهجم على الخليفة الواثق فيقول: «هذا الخنزير وهذا الكافر»(الطبري ، 1983 ، ص135).

غير أنّ الواثق -كما تذكر كتب التاريخ -قد تخلّى عن القول بخلق القرآن قبل موته(الخطيب البغدادي ، 2001 ، ص18)بسبب مناظرة حظرها ، جرت بين شيخ مقيد وابن أبي داود ، وانتهت بقناعة الواثق أنّ هذا العمل الذي قام به هو ، ومن قبله "المأمون" والمعتصم ، لم يعلمه النبي -ﷺ- والخلفاء الراشدين ، ولم يدعوا الناس إليه(ابن الجوزي ، 1983 ، ص ص350-351).

ب-نهاية المحنة مع المتوكل:

بُويع المتوكل بالخلافة سنة 232 هـ، بعد وفاة الواثق. وعُرف عهده بما يُعرف بنهاية المحنة ، إذْ لم يتحمّس للقول بخلق القرآن ، بل أبطلها ، ونهى عن الجدال فيها ، ومال إلى السُنَّة(جمال الدين القاسمي الدمشقي ، 1979 ، ص69). وقد ذكر المسعودي موقف المتوكل من المعتزلة في قوله: «لما أفضت الخلافة إلى المتوكل ، أمر بترك النظر والمباحثة في الجدال ، والترك لما عليه الناس في أيام المعتصم والواثق ، وأمر الناس بالتسليم والتقليد ، وأمر الشيوخ المحدثين بالتحديث وإظهار السنة والجماعة»(المسعودي ، 2005 ، ص391).

وبعد سنتين من خلافته (234هـ) نهى عن القول بخلق القرآن ، وهدد كل من يثير ما كان سائدا في عهد الخلفاء الثلاث الذين سبقوه(الخطيب البغدادي ، 2001 ، ص344). وفي سنة 237 هـ أعلن المتوكل سخطه وغضبه على المعتزلة ، وعزل الرجل المدلل عند "المأمون" والمعتصم والواثق ، ألا وهو ابن أبي داود ، بل حبسه وإخوته ، وهدد كل من يتكلم في علم الكلام وخاصة خلق القرآن بالسجن. وأمر الناس بأن لا يشتغلوا إلاّ بالكتاب والسُنّة(ابن كثير ، 1988 ، ص316).

وبذلك اكتسب المتوكل عطف العامة وإرضاء أهل السنة والحديث ، وبالغ الناس في ثنائه ومدحه لدرجة أنّ قائلهم قال: «الخلفاء ثلاثة: أبو بكر يوم الردة ، وعمر بن عبد العزيز في رد المظالم ، والمتوكل في إحياء السُنة»(الخطيب البغدادي ، 2001 ، ص170) ، رغم أنّه عُرف بإدمانه للخمر.

وهكذا أنهى المتوكل المحنة ، أو قل بدأ محنة جديدة ، فيها تغيرت الموازين فأصبح المعتزلة الذين كان همهم الأساسي هو عقلنة النزعات السلفية النقلية ، والدفاع عن التوحيد من خلال نفي التشبيه وإسقاط التجسيم وإفراد الله بالوحدانية في الصفات ، ومن ثمة إقصاء كل ما وُصِف بصفة القدم ، حتى لا يشارك الله في الألوهية ، وأصبحوا في نظر ابن حنبل ومن نحا نحوه ضالين دينيا ، ومارقين سياسيا ، وأصحاب فوضى وشغب.

## خاتمة:

وخلاصة القول إنّ التوحيد الذي كان يعتقده المعتزلة ويدافعون عنه ضد مخالفيهم ، لم يكن كما رُوج له أنه أصل عقدي بل كان سياسي كذلك. فعندما يوحد المعتزلة بين الذات والصفات ويعتبرون الذات التي تتصف بالقدم فقط ، وعدا ذلك فكله مُحدث ، فهم بذلك يتصدون للديانات السائدة آنذاك هناك. وعندما ينزهون الله عن الصفات حتى يبقى الله فقط هو الواحد الذي لا يشاركه أحد في الملك ، فهم يقطعون الطريق أمام كل حاكم جبار عنيد متكبر ، لأنّ العبودية لله وحده ، بل إنّ الخليفة عندما يتشبه بالإله ، فهو يرتفع فوق البشر ، ومن ثمة هو مُطالب أن يترفّع عن كل نواقص البشر من ظلم وفسق.

فإذا كان اعتقادهم بعدل الله -وهو المبدأ الثاني لهم في أصولهم الخمسة -وهو صفة لأفعاله -ﷻ- فقد نتج عنه تسليمهم ، بل دفاعهم عن صفة ضرورية للعبد وهي حريته. فإنه بالمقابل كان التوحيد عقديا صفة للذات الإلهية -كما يرى المعتزلة -ويترتب عنها سياسيا صفات أفعال لعباده ، -خاصة الائمة منهم-كعدالتهم بين رعيتهم ، وعدم ظلمهم وفسقهم.

ولأجل تدعيم فكرة التوحيد ، قالت المعتزلة بخلق القرآن ، لأنّ القول بخلاف ذلك في رأيهم شرك ، ولكن يبقى السؤال مطروحاً كيف تقرّبوا إلى ملوك بني العبّاس رغم الاختلاف الحاصل بينهم ، إذْ تقول المعتزلة بالعدل ، وكل خلفاء بني أمية وبني العبّاس ملوكٌ عضوضين ، يقولون بنفي أفعال العباد عن البشر (يقولون بالجبر) ويلحقونها بالله. وقد غاب عن الخلفاء العباسيين أصحاب المحنة ، أنّ خلق القرآن قد يفهم ضمن خلق الله لكل شيء بما في ذلك خلق أفعال الناس ، وهذا ما يتماشى وسياستهم ، ولكنه يتنافى واعتقاد المعتزلة بحرية الاختيار ، وهنا يُطرح بِجد حقيقة العلاقة بين الطرفين -المعتزلةوالخلفاء العباسيين أصحاب المحنة-

وفي هذا الموضوع قد يقول الخصوم إنّ مشكلة خلق القرآن هي مشكلة فلسفية ميتافيزيقية ، ساهمت في نشر الفتنة سوء العلاقات وجفائها بين الفرق الإسلامية. والجواب هو: عندما نعتقد أنّ القرآن مخلوق أو حادث ، هذا يعني أنّ الوقائع قد حدثت أولاً ، ثم أوجد الله الآيات التي تعالجها أو تحكم عليها ، ومثال ذلك: المرأة التي كانت تجادل الرسول-ﷺ- في زوجها الذي ظاهرها ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ (سورة المجادلة: الآية1) ، فكانت هذه الحادثة أولاً ، ثم أنزل الله الآية ثانياً.

أما عندما نعتقد أنّ القرآن ليس مخلوق -كما يدعي الخصوم -فإن ذلك يؤدي إلى القول أنّ آياته وُجدت مسبقاً ، وأنّ الأحداث والوقائع كانت نتيجة لما هو مدون في الآيات. فأفعالنا بهذه الكيفية محددة مسبقا ، وأنها تسير على غير مشيئتنا ، وهذا ما يتوافق وسياسة حكام بني أمية وبني العباس. وهذا الشق الآخر من المحنة الذي لم يستغله المعتزلة أصحاب حرية الاختيار.

يبدو أنّ نظرة المعتزلة وبعض حكام بني العبّاس لمسألة خلق القرآن لم تكن واحدة. فخلق القرآن يندرج في أصل التوحيد الذي يتكامل مع أصل العدل الذي يدافع المعتزلة من خلاله على حرية الإنسان. بينما دفاع بعض حكام بني العبّاس على مسألة خلق القرآن يدخل ضمن اعتقادهم أنّ الله خالق كل شيء ، ومن ثمة فهو خالق للقرآن ولأفعال العباد كذلك ، وهو ما يفيد الجبر ، لأنّ الله بهذا المعنى خلقنا وخلق أفعالنا. وهو عكس ما تؤمن به المعتزلة التي ترى أنّ الإنسان خالق لأفعاله ، وقولهم بخلق القرآن يندرج في نفس السياق ، ذلك أنّ الوقائع تحدث أولاً ، ثم يعقبها نزول الآيات. وهنا المفارقة بين المعتزلة والحكّام المؤيدين لهم.

وما خفي عن هؤلاء الحكام أنّ مشكلة خلق القرآن تصب في نسق فكر المعتزلة وليس من باب التوحيد فحسب ، بل من باب عدله -ﷻ- كذلك ، فإذا كان القول بخلق القرآن يندرج ضمن التوحيد ، فإنه يؤدي -كذلك- إلى القول بحرية الفرد ومن ثمة خلق أفعاله بمحض إرادته لا إرادة الله (إرادة الله قائمة ومطلقة ، لكن دون إلجاء ، وهو ما يثبت حرية الاختيار لدى العبد).

## المراجع:


-أبكار السقّاف: *الدين عند الإغريق والرومان والمسيحيين* ، الانتشار العربي ، بيروت ، ط1 ، 2004

- القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة ، حققه وقدم له عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1965.

-www.ebnmaryam.com

- القاضي عبد الجبار بن أحمد: المغني ، الفرق غير الإسلامية ، تح: محمود محمد قاسم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ط1 ، 1962. - زهدي جار الله: *المعتزلة* ، دار الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1974.

-http://www.marefa.org/index.

- الخياط (أبو الحسين عبد الرحيم): الانتصار والرد عن ابن الروندي الملحد ، تح ، نيبرج ، الدار العربية للكتاب ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1993.

- القاضي عبد الجبار: المنية والأمل ، جمعه: احمد بن يحي المرتضى ، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، (د-ط) ، 1985.

- المعري (أبو العلاء): *رسالة الغفران* ، مطبعة أمين هندية بالموسكي ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 1907.

- ابن خلكان (أحمد بن محمد): *وفيات الأعيان* ، تح ، إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، (د-ط) ، 1994.

- ابن عبد ربه (احمد بن محمد): *العقد الفريد* ، تح ، مفيد محمد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1983.

المسعودي (أبو الحسن بن علي): *مروج الذهب ومعادن الجوهر*، اعتنى به وراجعه: كمال حسن مرعي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2005.
المرتضى (علي بن الحسين): *أمالي المرتضى*، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: عيسى البابي الحلبي، (د-ط)، 1954.
ابن النديم (أبو الفرج محمد): *الفهرست*، قابله على أصوله وعلّق عليه وقدّم له: أيمن فؤاد سيّد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، (د —ط)، 2009.
احمد أمين: *ضحى الإسلام*، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط7، 1964.
الأصفهاني (أبو الفرج علي): *كتاب الأغاني*، تح، احسان عباس وآخرون، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 2008.
الطبري (محمد بن جرير): *تاريخ الأمم والملوك* (تاريخ الطبري)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1986.
جيوواید نغرين: *الزندقة ماني والمانوية*، تر: سهيل زكار، دار التكوين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2005،
-المطهر بن طاهر المقدسي: *البدء والتاريخ*، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، مصر، (د-ط)، (د-س).
علي الشابي وآخرون: المعتزلة بين الفكر والعمل، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ط2، 1986.
أبو حامد الغزالي (محمد بن محمد): *الاقتصاد في الاعتقاد*، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983.
فخر الدين الرازي: *خَلق القرآن بين المعتزلة وأهل السنة*، تح: أحمد حجازي السقا، دار الجيل، بيروت، ط1، 1992.
البيروني: *الآثار الباقية عن القرون الخالية*، تح: خليل أبو عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.
فاروق عمر: *بحوث في التاريخ العباسي*، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 1، 1977.
السبكي (تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي): *طبقات الشافعية الكبرى*، تح: محمود محمد الطناحي -عبد الفتاح الجلو، دار النشر: فيصل عيسى البابي الحلبي، (د-ط)، 1964.
-موسى بن ميمون: *دلالة الحائرين*، تر: حسين أناي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د-ط)، (د-س).
الجاحظ: رسائل الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الغانجي، مصر، ط1، 1979.
الأصفهاني (أبو نعيم أحمد بن عبد الله): *حلية الأولياء وطبقات الأصفياء*، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د-ط)، 1996.
فهمي جدعان: *المحنة* (بحث في جدلية الديني والسياسي في الإسلام)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط 2، 2000.
الكندي (أبو عمر محمد بن يوسف): *الولاة وكتاب القضاة*، مهذبا ومصححا بقلم: رفن كست، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، لبنان، (د-ط)، 1907.
- ابن الجوزي (عبد الرحمان بن علي بن محمد بن علي): *مناقب الإمام احمد بن حنبل*، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، السعودية، ط 2، 1983.
الخطيب البغدادي (أحمد بن علي بن ثابت)، *تاريخ بغداد*، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 2001.
جمال الدين القاسمي الدمشقي: *تاريخ الجهمية والمعتزلة*، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 1979، ص69.